

بيان حقوقي مشترك بمناسبة اليوم العالمي للطفل

دعوة الى سيادة الحل السياسي السلمي في سورية

من اجل بناء طفولة مستقبلية آمنة ومزدهرة

اننا في الفيدرالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، وبالمشاركة مع أطفال العالم وجميع المدافعين عن حقوق الطفل والمرأة وحقوق الانسان، نحيا احتفال العالم بالذكرى السنوية الثلاثين لاتفاقية حقوق الطفل، التي تؤكد على الحقوق الأساسية للطفل في كل مكان وزمان. وقد دالت هذه الاتفاقية التصديق عليها في معظم أنحاء العالم، بعد أن أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع بتاريخ 20 تشرين الثاني 1989 ودخلت حيز التنفيذ عام 1990 وتتألف الاتفاقية من ديباجة وأربعة وخمسون مادة وتحدد الطفل على أنه كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وتركز على المبادئ الأساسية التالية :

- مبدأ عدم التمييز بين الأطفال المادة 2 (بسبب الجنس، اللون، الدين، الرأي السياسي، الأصل القومي أو الأثني أو الاجتماعي...).

- مبدأ مصلحة الطفل الفضلى للأطفال المادة 3 (في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال سواء قامت بها مؤسسات الرعاية العامة أو

المخالصة أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولى الاعتبار لمصالح الطفل الفضلى ..).

- مبدأ حق الطفل بالبقاء والنماء المادة 6) لكل طفل حق الحياة والنمو..)

- مبدأ حق الطفل بالمشاركة المادة 12) حق الطفل بالتعبير عن آرائه بحرية في المسائل التي تخص...).

- الجزء الرئيسي في الاتفاقية من المادة 1 الى المادة 41 يتعلق بالحقوق الأساسية الواجب تمتع الطفل بها وهي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتدابير الواجب اتخاذها في سبيل الوصول إلى تلك الحقوق .

- المواد من 42 إلى 54 تتعلق بآليات أعمال الاتفاقية لناحية نشرها بشكل واسع بين الكبار والصغار وكذلك تأسيس لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة وآليات عمل اللجنة وكيفية انتخاب الأعضاء. ويكون عمل اللجنة مراقبة تنفيذ الاتفاقية كما وتقديم تقارير دورية حول ما تم تنفيذه من الاتفاقية يكون التقرير الأول في غضون السنتين منذ بدء نفاذ الاتفاقية وبعدها مرة كل خمس سنوات .

وقد سبق يوم الطفل العالمي، وتلاه العديد من الاتفاقيات الدولية التي أقرت حقوق الأطفال في عدة دول، ونصت الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية بخصوص حقوق الطفل على مبادئ أساسية للحفاظ على حقوق الأطفال، ومنها :

• حقه في أن يكون له اسم وجنسية منذ لحظة الولادة، فلا يجوز أن يولد طفل بدون اسم أو جنسية.

• يجب أن يتمتع الطفل بفوائد الضمان الاجتماعي وأن يتم تأهيلهم للنمو بشكل صحي.

• ضمان حقه الكامل في الغذاء والخدمات الصحية والمأوى، حيث تلتزم الدول تجاه الأطفال بتوفير تلك الخدمات.

• ضرورة أن يتمتع الطفل بالحب والتفاهم من جانب عائلته ولذلك فيحظر أن يتم منع الطفل عن أمه إما في الحالات الخاصة التي ينص عليها في القوانين الداخلية للدول.

· تلتزم الدول بالعناية بالأطفال المحرومين من عائلاتهم لأي سبب من الأسباب ونشأتهم نشأة سليمة تحفظ لهم حقوقهم الكاملة.

· تلتزم الدولة بتعليم الأطفال وذلك بجعل التعليم مجاني للجميع على الأقل في المرحلة الابتدائية.

· يجب حماية الأطفال من القسوة والإهمال والاستغلال بكافة أشكاله مثل أن يتم إجبارهم على العمل أو العمل في الأماكن التي قد تسبب خطورة على صحته وحياته والتي من الممكن أن تؤدي إلى عرقلة نموه العقلي والخلقي والجسدي، لذلك فإن العديد من الدول تضع قوانين تحظر تشغيل الأطفال واستغلالهم لحماية حقوقهم في التنشئة.

وبمناسبة اليوم العالمي للطفولة هذا العام، فإننا نعلن عن تضامننا الكامل مع اطفال العالم ضحية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بشكل عام . ومع الطفل السوري بشكل خاص . حيث تعرض الى حجم هائل من المعاناة والمآلام . بسبب الاحداث الكارثية العنيفة التي اصابته كل سورية منذ عام 2011، وحتى الآن . فكان منهم القتلى والجرحى والملاجئين والمفارين من المآكن المتوترة والمشردين بدون مأوى واحيانا بدون أولياء امورهم . وتم استغلالهم من قبل بعض اطراف النزاع من أصحاب الدعوات التكفيرية والجهادية الإرهابية . وكذلك تم استغلالهم اقتصاديا وتمت المتاجرة بأجسادهم . علاوة على تعرض الأطفال السوريين الى كافة اشكال العنف : من العنف الجسدي إلى الاقتصادي والنفسي والإهمال ونقص الرعاية . وانتهاك بالعنف الجنسي . في الأسرة كما في المدرسة والشارع . اضافة للاعتداءات الجنسية ، لا يوجد أرقام دقيقة لحالات العنف ضد الأطفال في سورية .

ونتيجة استمرار منازعات الحرب على الأراضي السورية فهناك غياب شبه تام للإحصائيات الدقيقة ، حول تقدير عدد الأطفال العاملين في سورية . والمقطاعات المتواجدين فيها . وغياب المؤشرات التي تبين واقع الرعاية الصحية والواقع التعليمي للطفل في سورية .

واننا في المفيدالية السورية لحقوق الانسان والمنظمات والهيئات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية ، إذ نهئ جميع الاطفال في سورية والعالم بهذه المناسبة الجليلة ، فإننا نؤكد على التوصيات التالية :

1- ضرورة استصدار قانون خاص بالطفل في سورية، على أن يكون جزءا من قانون الأسرة.

2- ضرورة استصدار التشريع الذي ينص على رفع سن الزواج للإناث إلى 18 سنة.

3- ضرورة إعادة النظر بالتحفظ على اتفاقية حقوق الطفل، الدوار في المادة 14 من الاتفاقية التي تنسجم أصلا مع كافة الأديان التي تعتبر أن الانتماء إلى دين ما هو خيار شخصي.

4- منع استخدام و تشغيل الأطفال، وخاصة تلك الأعمال التي تستوجب من الطفل العمل حتى ساعات متأخرة من الليل (كمحلات الألبسة) والأعمال التي تحتاج إلى قوة بدنية (محلات الحدادة والنجارة) وغيرها من الأعمال التي تحاول استخدام الأطفال كونهم أصحاب يد عاملة رخيصة أو شبه مجانية، ومراقبة مدى تنفيذ ذلك.

5- حماية الأطفال من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي تتطلب قانونا يعاقب على استخدامهم في أي عمل من شأنه إفساد أخلاقهم والمضارر بصحتهم أو تهديد حياتهم بالخطر أو إلحاق الأذى بنموهم الطبيعي. مع ضرورة فرض حد أدنى لسن التشغيل.

6- إتاحة الحرية الكاملة للطفل في التعبير عن آرائه وأفكاره، لفتح الطريق أمام أفكار إبداعية تناسب الطفل.

7- نشر اتفاقية الطفل وطرق تطبيقها، عبر إقامة المحاضرات الدورية والمتتالية في المدارس والهيئات الإعلامية المرئية والمسموعة ضمن برامج منظمة ودورية، وصولا إلى تعريف الأهل والأطفال معا بحقوقهم وواجباتهم.

8- التأكيد على التعليم الإلزامي للأطفال ومتابعة الزاميته في الأماكن والمقرى النائية وخاصة للإناث، على ما تقتصر إلزامية التعليم على المرحلة الأساسية فقط، بل تمتد لتشمل المرحلة الإعدادية وخاصة للإناث، للحيلولة دون حدوث التسرب من المدارس أو ترك المدرسة للعمل في الأرض أو للزواج .

9- التأكيد على إلزامية التعليم للمعوقين والفتيات، ومنع التمييز بين الذكور والإناث من الأطفال، والتنسيق الفعال بين الجهات الحكومية المسؤولة والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى كل طفل ومعاق أينما تواجد، وتقديم الخدمات الملائمة له. وتأمين الموارد المالية للأسر غير القادرة على تلبية مستلزمات هؤلاء الأطفال.

10- نشر التوعية بين أهالي الأطفال المعوقين وضحايا ومصابي الحروب، حول أفضل الأساليب للتعامل مع أطفالهم.

ومن اجل بناء طفولة مستقبلية آمنة ومزدهرة، فإننا نتوجه إلى جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية، من اجل العمل على:

1) العمل الجاد بشكل جاد وفعلي من اجل سيادة الحل السياسي السلمي، ومن اجل الموقف الفوري لجميع أعمال العنف والمقتل ونزيف الدم على الاراضي السورية، آيا كانت مصادر هذا العنف وتشريعاته وآيا كانت أشكاله دعمه ومبرراته.

2) إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.

3) العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين آيا تكن الجهات الخاطفة، والكشف الفوري عن مصير المجهولي المصير.

4) الموقف الفوري لكل اشكال التجنيد العسكري بحق الأطفال السوريين، وتسريح من تم استغلالهم عسكريا، من اجل إعادة تأهيلهم وادماجهم بالمجتمع، وممارسة حقوقهم لطبيعية والإنسانية.

5) تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن كل من ساهم بتجنيد الأطفال في سورية، واستغلالهم جسديا وجنسيا، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

6) تعزيز ونشر ثقافة العدالة والقانون والحقوق المدنية والسعي الجدي لتكريس سيادة القانون والمساواة والعدالة لممارسة الحقوق المدنية في المجتمع، والعمل من أجل تفعيل الحقيقي لمفهوم المواطنة.

7) ترويج وتكريس ثقافة المواطنة والديمقراطية وتفعيلهما ونشر وتعزيز ثقافة حقوق الانسان والتعرف على الحقوق والواجبات وعلاقة الحاكم والمحكوم، وبما يساهم فعليا بوحدة المجتمع وصيانتة وتقدمه

العمل من اجل تحقيق العدالة الانتقالية عبر ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

ب، كونها المسبل الأساسية التي تفتح الطريق السليمة لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سورية المستقبل الموحدة والمتعددية والديمقراطية، مما يتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، والتي قد ترتقي بعض هذه الانتهاكات الى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وإحالة ملف المرتكبين الى المحاكم الوطنية والدولية.

9) دعم المخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب آخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو

10) ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبيامتيار، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضا وشعبا، وهذا يسري على جميع المكونات الأخرى وما عانته من سياسات تمييزية بدرجات مختلفة.

11) تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدنيين المنكوبة والمهجريين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

12) دعم المخطط والمشاريع التي تهدف الى إدارة مرحلة ما بعد الحرب وبناء السلام ومن اجل تعزيزه، وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف الى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ حقوق الانسان والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب آخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو

13) قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح المسبل الآمنة وابتداع الطرق السليمة التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 23112019

المنظمات والهيئات المعنية في الدفاع عن حقوق الانسان في سورية، الموقعة :

1. المفوضية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 92 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية)

2. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية (ل.د.ح).

3. المنظمة الكردية لحقوق الانسان في سورية (DAD).

4. المنظمة الوطنية لحقوق الانسان في سورية

5. اللجنة الكردية لحقوق الانسان في سوريا (الراصد).

6. المنظمة العربية لحقوق الانسان في سورية

7. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

8. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة

9. منظمة كسكائي للحماية البيئية

10. المؤسسة السورية لرعاية حقوق المارامل والأيتام

11. التجمع الوطني لحقوق المرأة والطفل.

12. التنسيق الوطنية للدفاع عن المفقودين في سورية

13. سوريون من اجل الديمقراطية

14. رابطة المحقوقين السوريين من اجل العدالة الانتقالية وسيادة القانون

15. مركز الجمهورية للدراسات وحقوق الإنسان

16. الرابطة السورية للحرية والإنصاف

17. المركز السوري للتربية على حقوق الإنسان

18. مركز ايبل للدراسات العدالة الانتقالية والديمقراطية في سورية

19. المركز السوري لحقوق الإنسان

20. سوريون يدا بيد

21. جمعية الاعلاميات السوريات

22. مؤسسة زنوبيا للتنمية

23. مؤسسة الصحافة الالكترونية في سورية

24. شبكة اضميا للعدالة

25. الجمعية الديمقراطية لحقوق النساء في سورية

26. التجمع النسوي للسلام والديمقراطية في سورية

27. جمعية النهوض بالمشاركة المجتمعية في سورية

28. جمعية الأرض الخضراء للحقوق البيئية

29. المركز السوري لرعاية الحقوق النقابية والعمالية

30. المؤسسة السورية للاستشارات والتدريب على حقوق الانسان

31. مركز عدل لحقوق الانسان

32. المؤسسة الوطنية لدعم المحاكمات العادلة في سورية

33. جمعية ايبل للإعلاميين السوريين الماحرار

34. مركز شهباء للإعلام الرقمي

35. مؤسسة سوريون ضد التمييز الديني

36. اللجنة الوطنية لدعم المدافعين عن حقوق الانسان في سورية

37. رابطة المشام للصحفيين الماحرار

38. المعهد السوري للتنمية والديمقراطية

39. رابطة المرأة السورية للدراسات والتدريب على حقوق الانسان

40. رابطة حرية المرأة في سورية

41. مركز بالميرا لحماية الحريات والديمقراطية في سورية

42. اللجنة السورية للعدالة الانتقالية وانصاف الضحايا

43. المؤسسة السورية لحماية حق الحياة

44. الرابطة الوطنية للتضامن مع السجناء السياسيين في سورية.

45. المؤسسة النسوية لرعاية ودعم المجتمع المدني في سورية

46. المركز الوطني لدعم التنمية ومؤسسات المجتمع المدني السورية

47. المعهد الديمقراطي للتوعية بحقوق المرأة في سورية

48. المؤسسة النسائية السورية للعدالة الانتقالية

49. مؤسسة الشام لدعم قضايا الاعمار

50. المنظمة الشعبية لمساندة الاعمار في سورية

51. جمعية التضامن لدعم السلام والتسامح في سورية

52. المنتدى السوري للحقيقة والانصاف

53. المركز السوري للعدالة الانتقالية وتمكين الديمقراطية

54. المركز السوري لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب

55. مركز أحمد بونجق لدعم الحريات وحقوق الإنسان

56. المركز السوري للديمقراطية وحقوق التنمية

57. المركز الوطني لدراسات التسامح ومناهضة العنف في سورية

58. المركز الكردي السوري للتوثيق

59. المركز السوري للديمقراطية وحقوق الانسان

60. جمعية نارينا للطفولة والشباب

61. المركز السوري لحقوق المسكن

62. المؤسسة السورية الحضارية لمساندة المصابين والمتضررين واسر الضحايا

63. المركز السوري لأبحاث ودراسات قضايا الهجرة واللجوء (Sersia)

64. منظمة صحفيون بلا صحف

65. اللجنة السورية لحقوق البيئية

66. المركز السوري لاستقلال القضاء

67. المؤسسة السورية لتنمية المشاركة المجتمعية

68. الرابطة السورية للدفاع عن حقوق العمال

69. المركز السوري للعدالة الانتقالية (مسعى)

70. المركز السوري لحقوق الاقتصادية والاجتماعية

71. مركز أوغاريت للتدريب وحقوق الإنسان

72. اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير

73. المركز السوري لمراقبة الانتخابات

74. منظمة تمكين المرأة في سورية

75. المؤسسة السورية لتمكين المرأة (SWEF)

76. الجمعية الوطنية لتأهيل المرأة السورية.

77. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والسياسية وحقوق الانسان.

78. المركز السوري للسلام وحقوق الانسان.

79. المنظمة السورية للتنمية السياسية والمجتمعية.

80. المؤسسة السورية للتنمية الديمقراطية والمدنية

81. الجمعية السورية لتنمية المجتمع المدني .

82. مركز عدالة لتنمية المجتمع المدني في سورية.

83. المنظمة السورية للتنمية الشبابية والتمكين المجتمعي

84. اللجنة السورية لمراقبة حقوق الانسان.

85. المنظمة الشبابية للمواطنة والسلام في سوريا.

86. مركز بالميرا لمناهضة التمييز بحق الاقليات في سورية

87. المركز السوري للمجتمع المدني ودراسات حقوق الإنسان

88. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي

89. شبكة المدافع عن المرأة في سورية (تضم 57 هيئة نسوية سورية و 60 شخصية نسائية مستقلة سورية)

90. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)

91. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)

92. التحالف النسوي السوري لتفيل قرار مجلس الامن رقم 1325 في سورية (تقوده 29 امرأة . ويضم 87 هيئة حقوقية ومدافعة عن حقوق المرأة)